6. التدقيق في تاريخ كتابة الوثيقة، وهل هذا التاريخ يتلاءم مع اللغة التي كتبت فيها والمفردات التي استخدمت بين سطورها.
7. التأكد من كاتب الوثيقة أو المخطوط فيما إذا كان بالفعل قد عاش في فترة كتابة الوثيقة أو المخطوط
8. التأكد وفحص نوع الورق ونوع الحبر المستخدم ولونه والخط الذي خط في الوثيقة.
9. دراسة الأختام والتواقيع في حال وجودها على الوثيقة أو المستندات، ومقارنتها مع أختام وتواقيع أخرى عرفت في الفترة التاريخية ذاتها.
10. مقارنة الوثيقة أو المخطوط المنسوخ بمخطوط آخر للمؤلف نفسه قد يوجد في أماكن أخرى بخطه نفسه أو بخط سواه.
11. ضرورة عودة المحقق إلى الفهارس –وهي كثيرة– وهي فهارس للمخطوطات وللكتب الموجودة في المكتبات العامة. والفائدة من ذلك قد يجد المحقق نسخة أخرى من المخطوط الذي يقوم بتحقيقه.

خطوات التحقيق:

تشمل عملية التحقيق الإجراءات والمراحل المنهجية الآتية:

المرحلة الأولى: جمع نسخ المخطوط وترتيبها.

المرحلة الثانية: المقابلة.

المرحلة الثالثة: التوثيق والتخريج.

وسيتم بيانها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: جمع النسخ وترتيبها:

ويقوم الباحث في الجمع والترتيب بالإجراءات الآتية:

أولاً: التعرف على نسخ المخطوطة التي يريد تحقيقها والتي قد تكون منتشرة في مكتبات العالم، ووسيلته إلى ذلك الآتي:

أ- مراجعة فهارس المخطوطات المختلفة من المراجع التي اهتمت بحصر وتصنيف المخطوطات.

ب- سؤال أهل العلم والتأكد من وجود أكثر من نسخة للكتاب الواحد، وتقييد مواضع النسخ وأرقامها والمصادر التي جُمعت منها المعلومات. وبعض المكتبات ومراكز البحث في الجامعات تساعد الباحث في جمع النسخ ودلالته على أماكن وجودها.

ج- مراسلة المراكز المشهورة التي تهتم بتصوير أو تجميع المخطوطات.

ملحوظات هامة:

- إذا كان عدد النسخ كثيراً فعلى الباحث أن يختار الأقدم تاريخا، والأقرب وصولًا له. وتكمن الفائدة من الحصول على أكثر من نسخة؛ أن الناسخ ربما سقطت منه بعض الكلمات سهوا، وقلما تسقط الكلمة نفسها من كلتا النسختين، فالنسخة الأخرى تتمم ما سقط من الأولى.

- أثناء جمع النسخ لابد من أخذ جميع بيانات النسخ (العنوان كاملا، اسم المؤلف كاملا وسنة وفاته لأن بعض أسماء المؤلفين تتماثل، وعدد الصفحات لاسيما إذا كانت ضمن مجموع، ورقم المخطوط.)
- إذا كان المخطوط بخط المؤلف وهذا عزيز، فلابد أيضاً من البحث عن نسخة أخرى تعضدها؛ لأن بعض المؤلفين يكتب الكتاب أكثر من مرة، فربما حصلتَ على النسخة التي كتبها في وقت متقدم، والمؤلف نسخ كتابه مرات، في كل مرة يزيد عليه، بالتالي النسخة الأخيرة هي الأنفس لأن فيها زيادات.

وإذا لم يتوفر لديه إلا النسخة الأم فهذا شيء ثمين بالنسبة للمخطوطات.

ثانياً: ترتيب النسخ:

وتكون مراتب النسخ على النحو الآتي:

أ- أحسن النسخ نسخة كتَبها المؤلف بخطه، فهذه الأم.

ب- نسخة قرأها المصنِّف، أو قُرئت عليه، وأثبت بخطه أنها قرئت عليه.

ج- نسخة كتبتْ في عصر المؤلف، وتفضُل التي عليها سماعاتٌ على علماء إن وجدت.

د- نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف، وفي هذه النسخ يفضل الأقدم على المتأخر، والتي كتبها عالم، أو قرئت على عالم، وقد تُقدَّم نسخة متأخرة على أقدم منها لاعتبارات أخرى (كونها أكثر ضبطاً، وأقل

تحريفاً...)، أما النسخ التي لا تاريخ عليها، فلا بد من تحديد تاريخها اعتمادا على خطها، ونوعية ورقها وحبرها.

وعلى أي حال، فلا يجوز أبداً أن ينشر كتاب ما عن نسخة واحدة، ما دام له نسخ أخرى معروفة؛ لئلا يعوزه التحقيق العلمي والضبط.

ثالثاً: تحقيق النص:

وغاية التحقيق: تقديم المخطوط صحيحا كما وضعه مؤلفه، أو هو أقرب إلى ما وضعه مؤلفه، دون شرحه، ومعنى ذلك أن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا الآتية:

1- تحقيق عنوان الكتاب:

فبعضُ المخطوطات تكون خالية من العنوان؛ إما لفقْد الورقة الأولى منها، أو لانطماس العنوان، أو لمخالفته الواقع، لداعٍ من دواعي التزييف أو الجهل، ولا بد في هذه الأحوال من الرجوع إلى طائفة من كتب التراجم والتصنيف، كـ"الفهرست" لابن النديم، و"كشف الظنون" لحاجي خليفة، و"معجم الأدباء" لياقوت الحَمَوي، وغيرها، ويساعد في ذلك أيضاً معرفة أسلوب المؤلف وطريقته في التصنيف.

2- تحقيق اسم المؤلف ونسبة الكتاب إليه:

لا بد من التأكد من صحة ما يوضع على غلاف المخطوطة من معلومات؛ فقد ينسب كتاب إلى غير صاحبه، وقد يطمس اسم المؤلف، أو يمحى، أو

يعتريه التصحيف والتحريف، فالنصريُّ قد يصحف بالبصري، والحسنُ بالحسين، والخرازُ بالخزار... إلخ، كلُّ ذلك يوجب علينا أن نراجع فهارس المكتبات، وكتب المؤلفات، وكتب التراجم والمتشابه، وكتب التصحيف والتحريف؛ لنقف على حقيقة المؤلف، ونستوثق من نسبة الكتاب إليه.

3- تحقيق متن الكتاب:

ومعناه: أن يؤدى الكتاب أداء صادقاً كما وضعه مؤلفه كمًّا وكيفا بقدر الإمكان، فليس المتن تحسيناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ؛ فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

وهناك مقدمات رئيسة لتحقيق المتن، منها:

أ- التمرس بقراءة النسخة: فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ، وبعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل، وخبرة مديدة، ولا سيما تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي، حيث وتنقط القاف بنقطة واحدة من فوقها (ف)، على أن الخط المشرقي لا يقل عنه غرابة من بعض الوجوه؛ فالهمزة الواقعة في آخر الكلمة بعد الألف، قد لا ترسم البتة، وهكذا، فتلتبس كلمة (ماء) بكلمة (ما)، و(سماء) بالفعل (سما)، وقد تعوض بالمدة فوق

الألف نحو (مآ) و(سمآ)، وهناك حروف تلتبس بحروف أخرى؛ لتقارب رسمها في بعض الخطوط: كالدال واللام، والغين والفاء.

وقد تختلف كتابة الأرقام في بعض المخطوطات القديمة عما هي عليه اليوم، هذا وإن هناك رموزا واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة، ولا سيما في كتب الحديث: (نا وثنا) وتعني (حدثنا)، (أنا وأرنا وأبنا) وتعني (أخبرنا).

ب- التمرس بأسلوب المؤلف: وأدنى صوره أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة، حتى يخبر الاتجاه الأسلوبي للمؤلف، ويتعرف خصائصه ولوازمه، وأعلى صور التمرس أن يرجع المحقق إلى أكبر قدرٍ مستطاع من كتب المؤلف؛ ليزداد خبرةً بأسلوبه، ويتمكن من عباراته وألفاظه.

ج- الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب: حتى يمكن المحقِّق أن يفهم النص فهما سليما، يجنبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه؛ أي: يحاول إفساد الصواب، ويتم ذلك بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو قريبا منه.

د- الاستعانة بالمراجع العلمية اللازمة: ويمكن تصنيفها على الوجه الآتي:

1- كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها.

2- الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، كالشروح، والمختصرات، والتهذيبات.

3- الكتب التي اعتمدتْ في تأليفها اعتمادا كبيرا على الكتاب.

4- الكتب التي استقى منها المؤلف.

5- المراجع اللغوية، وهي القياس الأول الذي نسبر به صحة النص، ونستوثق به من صحة قراءتنا له.

6- المراجع العلمية الخاصة بكل كتاب حسب موضعه وفنه.

رابعاً: نسخ المخطوطة وترقيمها:

وهي عملية كتابة المخطوطة بيد المحقق سواء كان باليد أو بالحاسب الآلي.

والباحث اليوم لا يكتبها بيده وإنما يكتبها بالحاسب الآلي، ومن الأمانة أن لا يوكل ذلك لمن ينسخها عنه، لأن المحقق سيمر على أخطاء وأوهام وتصويبات يشير إليها، فهو مسئول عن كل كلمة في الكتاب أما الطابع فربما قرأ كلمة على غير وجهها وأثبتها.

ويتم النسخ عن النسخة الأم المعتمدة أصلاً، ولعل من أكثر الأمور أهمية في نسخ المخطوطة ما يلي:

1) العناية بضبط النص بالشكل، ولا سيما الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والشعر، والأعلام المشتبهة، ويلتزم بالشكل في المواضع التي يؤدي فيها تركه إلى التباس المعنى أو انغلاقه.

2) نسخ المخطوطة وفق قواعد الإملاء الحديثة، لذلك أهم نقطة تكتب في عمل الباحث في تحقيق المخطوطة: (كتبت النص وفق قواعد الإملاء الحديثة). ويفهم منها أنك لا تشير إلى هذه الكلمة في الحاشية.

3) وضع علامات الترقيم بدقة من غير إهمال، فلها أثرا كبيرا في وضوح النص وترتيبه

4) التركيز على ترك الحواشي والهوامش للتعليقات أثناء التحقيق.

5) ذكر رقم ورقة المخطوط الأصل /1و/ وتعني (وجه الورقة الأولى)، /1ظ/ وتعني (ظهرها).

6) إذا وردت كلمة غير مقروءة يترك مكانها فراغا (.....) أو ترسم كما هي لتعوض فيما بعد.

المرحلة الثانية: المقابلة:

على المحقق في مرحلة مقابلة النسخ مراعاة ما يلي:

1) اعتماد النسخة الأم وهي التي بخط المؤلف، أو قرئت عليه، أو قرأها، أو قوبلت على نسخته، في متن الكتاب، وذكر مخالفات النسخ الأخرى في الحاشية.

2) أن يرمز لنسخ المخطوطة المختلفة برموز معينة، يشير إليها عند مقابلة النسخ، حيث يثبت اختلافاتها مع نسخة الأصل في الهامش، ولا ينبغي إثقال الحواشي بفروقات ضئيلة، واختلافات يسيرة، لا يتوقف عليها أي

معنى، ولا يتحصل منها أي فائدة، كاختلاف النسخ بحرف المضارعة (يفعل – تفعل) وما شابه ذلك.

3) يحسن أن يعلل المحقق ما يذهب إلى ترجيحه من عبارات وألفاظ تخالف ما عليه نسخة الأصل، وإذا احتاج النص إلى زيادة ليست في الأصول، فعليه أن يجعلها بين حاصرتين معقوفين[ ].

4) عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح، بعد دراسة المحقق لكل رواية، ويجعل المصحف والمحرف والخطأ في الهامش.

5) عند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة الأم تضاف الزيادة إلى النسخة الأم ويشار إلى ذلك في الحاشية.

6) إذا وجد نقلا من مصادر ذكرها المؤلف يرجع إلى تلك المصادر ويعارض النصوص المنقولة بالأصل المعتمد، ويدون الفروق في الهامش.

7) إذا اهتدى إلى مصادر الأصل المخطوط رد كل نص فيه إلى مصدره للاطمئنان إلى صحة النص وتوثيقه.

8) يجوز للمحقق إضافة حرف أو كلمة سقطت في المتن على أن يضع ذلك بين معقوفين[ ]..

كما أنه بعد عملية النسخ قد يتعرض المحقق في نسخ الأصل إلى بعض الأخطاء أو يحتاج أن يضيف أو يحذف ففي المقابلة يتأكد من سلامة ما نقله فيعود إلى النسخة الأصل وإلى ما كتبه ويقابله كلمة كلمة.